

العنوان:	ديناميات تحديات الأمن القومي العربي : الثوابت والمتغيرات
المصدر:	دراسات مستقبلية
الناشر:	جامعة أسيوط - مركز دراسات المستقبل
المؤلف الرئيسي:	مهنا، محمد نصر الدين علي
المجلد/العدد:	س 1, ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1996
الشهر:	يوليو
الصفحات:	61 - 99
رقم MD:	42246
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	التخطيط الاستراتيجي، العالم العربي، السياسة الدولية، العلاقات الدولية، الأمن القومي، الصراع العربي الإسرائيلي، الصراعات الإقليمية، القوات المسلحة، الردع
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/42246">http://search.mandumah.com/Record/42246</a>

## ديناميات تحديات الأمن القومي العربي : الثوابت والمتغيرات

أ. د. محمد نصر مهنا\*

### مقدمة :

تناقش هذه الدراسة - بصورة مبدئية - ديناميات تحديات الأمن القومي العربي من ثنايا مناقشة آراء العديد من الباحثين العرب ، ومناقشة هذه الآراء فيما يتعلق بالإرهاصات الأولى للتحديات التي واجهتها الأمة العربية ، وقضاياها في المحافل السياسية الدولية، ولعل أخطر هذه التحديات قد تمثلت في الاستقلال الذاتي ، سواء تعلق ذلك بالدولة العثمانية أو بالاستعمار الأوربي ، وهو ما أدى إلى تنامي الوعي القومي العربي المعاصر ، الذي بلوره المثقفون العرب بمختلف تخصصاتهم وميولهم واتجاهاتهم السياسية ، والذين استأثرت جهود التحديث وخطر الارتداد إلى السلفية باهتماماتهم.

وفى هذا السياق تبلورت الآراء والأفكار القومية لساطع الحصرى ، والوعى بالوحدة العربية وتصديه لخصومها ، ودور الجامعة العربية للتقريب بين الدول العربية، وتأكيد الحصرى أن التاريخ بمثابة وعى الأمة ، وإدراكه للارتباط الوثيق بين التقدم التكنولوجى وأساليب الإنتاج ، وتأثير ذلك على العلاقات الاجتماعية ، وأن السيطرة الثقافية للغرب تشكل تهديداً للثقافة القومية، ومع ذلك فإن ساطع الحصرى قد

\* أستاذ العلوم السياسية ووكيل كلية التجارة ، جامعة أسيوط.

حذر من التوقع والانعزال عن الثقافات الأخرى ، مؤكداً على دور كل من الأدب والفن في التأثير بهذه الثقافات والتأثير فيها.

وتحاول الدراسة الإجابة عن العديد من التساؤلات ، التي لا يزال الفكر العربي المعاصر يتصدى لها من جانب الباحثين متعددي التخصصات Multidisciplined مثال ذلك: إلى أى مدى أثرت اليقظة القومية والحراك الاجتماعى العربى Arab Social Movement على الأمن القومى العربى؟ وما هى أبرز التحديات للأمن القومى العربى عشية الحرب العالمية الثانية وبعدها؟ وكيف تبلورت سياسات الأمن العربى حتى عام ١٩٩٥ ، والفترة اللاحقة من ثانيا مصادر التهديد فى الحاضر والمستقبل.

ومن الثابت أن الباحثين المحدثين عاودوا الاهتمام مجدداً فى الدراسات الاستراتيجية العربية بالتحديات التي تواجه الأمن القومى على النحو الذى ستعرضه الدراسة.

### الإرهاصات الأولى:

كانت الإمبراطورية العثمانية قد دخلت فى القرن التاسع عشر فى طور الحاسم من تاريخها ، فقد برزت جميع نقائص نظامها الأوتوقراطى وشروبه. من هنا تيقظ الوجدان العربى، بالنسبة إلى مصيره ومستقبله. فقد وجدت الإمبراطورية أنها تسير بخطى حثيثة نحو التحلل النهائى ، ما لم يتخذ إجراءات فورية لبعث حياة جديدة فى تنظيمها الداخلى وفى نظام إدارتها. ومنذ الربع الأول من القرن التاسع عشر، وما بعده، أخذت جماعة من الشباب الأتراك يشعرون - شيئاً فشيئاً - بضرورة إعادة الحياة إلى المؤسسات الهرمة والإدارة البالية فى إمبراطوريتهم ، وكانوا يسمون أنفسهم "العثمانيين المحدثين" (١). وتعرف تلك الفترة التى كان يكافح فيها "العثمانيون المحدثون" لإصلاح الحال بعهد "التنظيمات" أو "التنظيمات الخيرية". ويبدو أن هذا

المصطلح الذي أطلقه الأتراك قد استعمل أولاً في عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩)، غير أن مشاريع الإصلاح الجذرية لم تتحقق.

والحقيقة هي أننا لا نعرف أن أحداً من السلاطين الذين أصدروا "الخط الهمايوني" كان يفكر جدياً في أن يصبح هو نفسه ذات يوم سلطاناً دستورياً، أو كان يرضى بأن يرى الدول الغربية تتدخل في شؤونه الداخلية. فكيف يرضى السلطان عن وضع قيود تحد من سلطته، وهو أمر يتنافى مع مركزه السامى وألقابه العديدة، أمثال "أمير المؤمنين" و"ظل الله على الأرض" و"خليفة الرسول" و"سلطان البحرين" و"خاقان البرين" وتشرف الوجود بوجوده وإشراق بدر السعادة في منتهى سعوده".

وفي هذا الصدد كتب هرولد تمبرلي قائلاً: كانت سلامة الإمبراطورية "التركية" تتوقف على: قدرة الأتراك على الإصلاح، وقبول الرعايا المسيحيين بالرضوخ لها، وقد جاء شعور العرب بالانقمة على الأتراك في القرن التاسع عشر نتيجة لعوامل مختلفة. فقد كان هناك فساد الحكومة العثمانية، ثم التيارات الفكرية الغربية المختلفة. فأساليب التربية الغربية، وتسرب الأفكار السياسية الغربية، وتعزيز العلاقات التجارية مع الغرب، وإدخال السلع والأدوات الجديدة وما استحدثت في البلدان الغربية، واحتكاك الشرقى بالغربى، كل ذلك ترك في سكان الشرق الأدنى أثراً أيقظهم شيئاً فشيئاً على عالم جديد يتميز بالتقدمية، ولا يقاس بحالة الجهل والضعف اللذين كانا يخيما على الإمبراطورية العثمانية.

لكن القرن التاسع عشر لم يعرف "قضية عربية" في المحافل السياسية الدولية، وقليلاً ما كانت لفظة "عرب" ذاتها تطلق في الكتب والوثائق على سكان الولايات العربية في الإمبراطورية العثمانية، وإنما كانت تطلق على بدو الصحراء، وعلى سكان الأرياف في الشرق الأدنى. وكان الناس يستعملون لفظي "مسلم" و"مسيحي" للتمييز بين الفئتين الكبيرتين من السكان في هذه المنطقة. أما غالبية رعايا السلطان من

المسلمين، سواء كانوا عرباً أم أتراكاً، فقد عرفوا "بإخوان فى الدين" باعتبارهم مسلمين قبل أن يكونوا أتراكاً أو عرباً.

وكتب عبد الرحمن عزام (الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية) فى كتابه "الرسالة الخالدة" يقول: "فالمؤمنون فى جميع أطراف الأرض إخوان ، لا تفرقهم الأوطان ولا العصبيات ولا المذاهب ولا المنافع ، ولا الخوف ولا المنفعة ولا العبودية ولا سبب من الأسباب. للمسلم حق الأخوة على المسلم أينما حل ، وأينما كانت الدار فلا جنسية غير الجنسية المشتركة التى يكفى لثبوتها شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسوله ثم يقول: والدعوة المحمدية لا تعرف الوطنية والعنصرية بالمعنى الحديث، فوطن المسلم ليس له حدود جغرافية ، فهو يمتد مع العقيدة ، بل هو فى الحقيقة وطن معنوى ، كما أن الدين أمر معنوى .. والمسلم أخو المسلم أينما كان ، جاوره أو تباعدت به الأرض، والمسلم أينما حل فى دولة إسلامية فقد حل فى وطنه .. والطبقة الحاكمة كانت تمثل السيطرة السياسية للإسلام، بسبب تركيبها، وفى عزلة تامة عن الرعاية المحكومة، لا تفرق بين أى دين انتمى إليه أفرادها. وفى الوقت ذاته كانت الشعوب المحكومة، بدورها منظمة فى مجموعات شبه مستقلة ، كان ولاؤها دينياً أكثر منه سياسياً.

والمطالبة بالاستقلال الذاتى بدت بوادرها فى أجزاء مختلفة من الإمبراطورية العثمانية، لاسيما فى الجزيرة العربية ومصر ولبنان وسوريا لكن لأسباب متباينة، وقد كان الوهابيون فى الجزيرة العربية هم الذين قاموا بحملة ناجحة للقضاء على سيطرة الأتراك هناك. وكانت حركتهم حركة إسلامية صرفاً وحركة ضد الغرب، على ما كانوا يعتبرونه التحلل الدينى، وعلى الفساد فى الحكم العثمانى.

أما الخطوة الثانية التى كانت تستهدف فصل العالم العربى عن السلطة العثمانية ، فقد اتخذها محمد على باشا فى مصر عندما احتلت جيوشه سوريا - بين سنة ١٨٣٠ و١٨٤١ - وتابعت زحفها حتى آسيا الصغرى. لكن ليس هناك أدلة تاريخية قاطعة

على أن هذه الحركة كانت حركة وطنية عربية ، فلم يكن هدف محمد علي باشا - الذي كان هو ذاته من أصل تركي - إنشاء إمبراطورية عربية تحل محل الإمبراطورية العثمانية. وعلى الرغم من أنه كان يدعى ذلك فإن هذه الحركة - من جانبه - تعود إلى أسباب محض شخصية ، تتمثل في ميول عربية ورغبة في مساندة العرب ، ذلك أن قيام حركة عربية عرقية في مصر وسوريا قبل أكثر من مائة سنة ، كان أمراً يتنافى مع التيار الفكري الشرقي في تلك الأيام. فالعالم الذي وجد محمد علي نفسه فيه كان عالماً ينتمي إلى العصور الوسيطة، بكل ما في هذه الكلمة من معنى. فقد كان جميع المؤمنين يشعرون بأنهم أعضاء في أخوة دينية كبرى، يحس كل فرد فيها أنه يقف على قدم المساواة مع أخيه المؤمن.

كان محمد علي باشا - بشخصيته الفذة وطموحه البعيد - يهدف إلى جعل مصر بلداً مستقلاً عن السلطة العثمانية. ولعله كان يهدف أيضاً إلى الاستيلاء على الإمبراطورية العثمانية عن طريق الغزو. وعلى الرغم من استيلائه على ولاية سوريا وحكمها قرابة عشر سنوات، فإنه عجز عن بلوغ هدفه النهائي، إلى أن أرغمته بريطانيا براً وبحراً على التراجع والعودة إلى مصر. وكان من المفترض أن يكون محمد علي خاضعاً للسلطان العثماني، لكن مصر - في الواقع - كادت تصبح بلداً مستقلاً استقلالاً كاملاً في إدارتها وسياستها واقتصادها وجيشها، مما جعل محمد علي سيد بلاده.

أما العوامل التي كانت تعمل في لبنان على خلق روح العداء نحو الأتراك، فقد كانت متعددة الجوانب. منها انتشار التعليم الغربي، وتغلغل آراء الثورة الفرنسية، وإحياء اللغة العربية وآدابها، وتأسيس المطابع، وإنشاء الصحف، والسياحة في الخارج، وعودة بعض المهاجرين اللبنانيين من أمريكا الشمالية. لكن العامل الرئيسي لهذا الشعور العدائي نحو الأتراك هو أن المسيحيين كانوا يعتبرون أنفسهم مواطنين غرباء في بحر شاسع من السيادة التركية. وبمعنى أبسط، لم يشعروا في ظل الحكم العثماني بأن الحكومة التركية حكومتهم. وعند منتصف القرن التاسع عشر ظهر عامل

آخر دفع بهم للمطالبة باستقلالهم ، وهو نشوب الحرب الأهلية فى لبنان سنة ١٨٦٠ ، المعروفة بسنة الحركة . وكان من الطبيعى بعد تلك الحوادث المرعبة التى وقعت فى تلك السنة ، أن يطالب موارد لبنان بالانفصال التام عن الإمبراطورية العثمانية . وفى الوقت نفسه كان اللبنانيون المسيحيون يشعرون بضرورة توفير نوع من الحماية الأجنبية ، إما عن طريق فرنسا أو النمسا . لكنهم آثروا الحماية الفرنسية على الحماية النمساوية لأن فرنسا ، تقليدياً ، كانت حامية الموارد وليس هناك من مبرر للاستنتاج أن حركة ١٨٦٠ كانت الحدث التاريخى الحاسم فى القرن التاسع عشر ، وأن هذه الحرب الأهلية كانت حركة أثارتها الروح العربية القومية ، لأن الحركة المناوئة للأتراك فى لبنان فى القرن التاسع عشر كانت - بوجه الإجمال - مارونية لبنانية ، ولا يمكن اعتبارها ثورة عربية وطنية فى الشرق العربى ضد الحكم التركى . فلم تكن غالبية المسلمين الساحقة فى الولايات التى يحكمها السلطان ترغب ، آنذاك ، فى الخروج على الحكومة الإسلامية والقضاء عليها .

إن اللبنانيين كانوا على صلات مع الغرب أوثق من الصلات التى كانت قائمة بين الغرب وسائر الأقطار العربية . فكانت لبنان أشبه بممر تعبره التيارات الفكرية الغربية إلى الولايات العربية فى الإمبراطورية العثمانية ، مما جعل من الطبيعى أن يكون اللبنانيون أول من تأثر بالحضارة الغربية . وكان معظم المسيحيين يتجهون بأنظارهم صوب الغرب المسيحى - لاسيما فرنسا - على أنها منارة من منائر الحضارة الغربية .

وهناك سبب آخر جعل من لبنان ممراً رئيسياً يعبره الفكر الغربى والحضارة الغربية إلى البلدان العربية ، هو أن العلاقات التجارية مع الغرب كانت على أوثقها فى لبنان . وما ذلك إلا لموقعه الجغرافى ، ثم لتراثه التاريخى . يقول المؤرخ البريطانى الذائع الصيت أرنولد توينبى Toynbee ، مشيراً إلى هذه الظاهرة : "أنهم ، كتجار من الطراز الأول أقاموا علاقات تجارية مع العالم الغربى ، مما وفر لهم الاطلاع اللصيق بالحياة الغربية ، وبالعوادى الغربية إلى جانب تعلمهم لغات الغرب . ومن الثابت أن نمو

التجارة وازدهارها عجلا فى خلق الجو الملائم ، لتقبل الحضارة الغربية فى العالم العربى ووجدت العادات الاجتماعية الغربية طريقها إلى الحياة اللبنانية.

ويكاد كل كاتب عالـج قضية "اليقظة العربية" أن يشدد بحماس على أهمية التربية الغربية فى هذه اليقظة. ويعتقد هؤلاء الكتاب أن انتشار الأفكار السياسية والديمقراطية الغربية فى الولايات العربية الداخلة فى الإمبراطورية العثمانية ناجم عن أثر المعاهد التربوية الغربية لاسيما الكلية السورية الإنجيلية (وهى الآن الجامعة الأمريكية فى بيروت) التى تأسست فى ١٨٦٦، وجامعة القديس يوسف اليسوعية التى تأسست فى ١٨٧٥.

ومهما يكن من أمر، فعلى الرغم من أن التربية كانت عاملاً فعالاً فى حركة الإحياء العربية فى الشرق الأدنى، فإن دور المدارس التنصيرية فى توعية الجيل العربى قومياً وسياسياً فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر مبالغ فى أهميته كثيراً. فقد قدم المبشرون إلى منطقة الشرق العربى وغرضهم نشر الدين المسيحى بين المسلمين ، واجتذاب بعض الطوائف المسيحية إلى عقيدتهم المسيحية الخاصة بهم، فكانت مدارسهم مدارس مسيحية أولاً وآخراً.

لم يقتصر أثر النشاط الدينى الذى كانت تقوم به معظم الإرساليات التنصيرية على إثارة الشك والريبة فى نفوس غالبية السكان من المسلمين فى هذه الديار، بل كان سبباً فى إثارة النزاع الطائفى وإذكاء نار العداوة والبغضاء بينهم، فكان من الضرورى أحياناً أن يتدخل القناصل الأجانب فى هذا النزاع لئلا يـؤدى إلى مضاعفات سياسية خطيرة.

وحتى إذا تم التغاضى عن النشاط السياسى والوطنى الذى كانت تقوم به بعض الإرساليات حباً لمصالح أوطانها، فإن المناهج الدراسية التى كانت تتبعها الإرساليات الأخرى، لم تكن تهدف إلى غايات سياسية أو أهداف وطنية.



ثم أخذت تركيا تولى اهتمامها بالمنطقة العربية، وشهدت الفترة التالية أكثر مصادر الأمن القومي العربي بروزاً من المنظور التاريخي المعاصر بيزوغ نجم المفكر ساطع الحصري ، وهو ما يستدعي وقفة للتحليل.

### تنامي الوعي القومي العربي المعاصر:

من الثابت أن آراء ومواقف الحصري كان لهما بالغ الأثر في قيادة وتوجيه الوعي القومي العربي منذ مطلع هذا القرن، وقد صاغ أول نظرية علمية متكاملة في القومية العربية. إن فكرة الوحدة العربية لعبت دوراً هاماً وفعالاً في تنامي حركة التحرر العربي ضد السيطرة الغربية، ولا تزال أحد أهم العوامل الرئيسية في حياة العرب المعاصرة. إن التحولات الاقتصادية التي تمخضت عن تغييرات في البنية الاجتماعية، استنهضت للعمل السياسي جماهير واسعة من السكان. لقد كان الحصري واحداً من المفكرين القلائل الذين يعون ضرورة توحيد جميع فصائل التحرر الوطني ويدركون أن التيارات الفكرية السائدة آنذاك في الوطن العربي تقف عائقاً على طريق المسيرة الوحدوية.

وقد سبقت الإشارة إلى الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة. وأبرز سمات هذه الفترة وجود تيارين فكريين متصارعين وهما: الجامعة العثمانية والوحدة الإسلامية. الأول، يعنى بالمساواة بين جميع مواطني الإمبراطورية، بغض النظر عن الدين والعرق مقابلة بأفكار الوحدة الإسلامية ذات التوجه الإقطاعي. وفي جو الصراع بين هذين التيارين تكونت آراء الحصري متأثرة بنظريات الأمة والدولة، لرينان، وفيخته، وكاتظ وهيغل. وكانت نقطة الانعطاف في حياة الحصري هي انهيار الإمبراطورية العثمانية. كما كانت الضربة الإرهابية التعسفية التي وجهها جمال باشا إلى العناصر العربية هي التي دفعت الحصري إلى مغادرة الأرض التركية بعد انتهاء الحرب لينضم إلى الركب القومي العربي بدمشق عام ١٩١٩ ، بطرح عدد من الأفكار التي قامت فيما بعد في صلب نظريته عن العروبة، وساهم في رسم سياسة سوريا آنذاك. إلا أنه بعد دخول الجيوش الفرنسية إلى دمشق غادرها إلى الحجاز ، ومنها

إلى العراق ثم مصر ، وقد حاول في العراق أن ينفذ النهج الإصلاحى التربوى، فاصطدم بالإدارة البريطانية، حيث أقصى مراراً عن إدارة نظام التعليم. لقد جابه الحصرى فى تلك الفترة سياسة التفرقة القومية والطائفية التى أفرزتها الإدارة البريطانية فى العراق، ومن جانب آخر لم تكن معارضة السلفيين أقل ضراوة، فخرج من العراق إلى لبنان، ودرس مقدمة ابن خلدون، وفى عام ١٩٤٤ لى دعوة حركة التحرر الوطنى فى سوريا لوضع برنامج لإصلاح التعليم فيها، فوضع ستة عشر تقريراً عن حالة المعارف فى سوريا، كان الهدف منها تعريب المدرسة السورية، وتعزيز التربية القومية، فاصطدم مع السلفيين والغربيين ، ثم سافر إلى لبنان ومنه إلى مصر، حيث بدأ المرحلة المهمة فى حياته الفكرية، فكرس باقى حياته للتظير فى المسألة القومية باعتبارها قضية العرب المصيرية، وهكذا بدأت أسس الأمن القومى العربى فى التبلور بعد إرهابات الفترة السابقة واللاحقة على الحرب العالمية الثانية.

ينطلق الحصرى فى نظريته من تعريف الأمة بأنها كائن عضوى له حياته وشعوره، فاللغة حياة الأمة والتاريخ شعورها، وهما "العاملان الأصليان اللذان يؤثران أشد التأثير فى القوميات" ، إلا أنه يرجح عامل اللغة ، ويعطيه أهمية خاصة لأن "الأمة تستعيد وعيها وشعورها بالعودة إلى تاريخها القومى .. ولكن الأمة إذا فقدت لغتها تكون عندئذ قد فقدت الحياة ودخلت فى عداد الأموات" فالحصرى يعتبر اللغة "أهم الروابط المعنوية" وحجته فى ذلك "أن وحدة اللغة توجد نوعاً من الوحدة فى التفكير وفى الشعور وأنها أقوى الروابط التى تربط الأفراد بالجماعات. والحصرى يؤكد أن المجتمع البشرى "لا يخضع لقوانين الزمان والمكان والمادة" (٢) ، وبذلك يرد الأمة أساساً إلى "الوحدة اللغوية". إن الحصرى عندما أخذ ببعض موضوعات رينان، كان يهدف بالتدليل على أن العواطف والأفكار المشتركة بين الناس الذين يتكلمون لغة واحدة، أقوى وأمتن من التى تتكون بين الناس الذين يتكلمون بلغات مختلفة. إن الحصرى لم يتخل عن التوجه المثالى القائم فى صلب الأيديولوجية الدينية، فأحل اللغة محل الدين، وراح يبشر بدين جديد: دين العروبة.

والأساس الثانی عند الحصرى فى تكوين الأمة وبناء القومية، أنه وعى الذات التاريخى ، الذى ينعكس فى الشعور النفسانى العاطفى بالوحدة فى الماضى. أما الأداة الرئيسية فى تعزيزه فهو نشر المعارف التاريخية ، لأن المعلومات التاريخية تمتاز عن سائر المعلومات البشرية بالتأثيرات العميقة التى تحدثها فى الشعور القومى والوطنى، وبالأدوار المهمة التى تقوم بها فى تكوين القومية والوطنية.

وأشاد الحصرى بدور الدين عامة فى تكوين الأمم، وإضافة إلى أن اللغة هى روح الأمة، والتاريخ شعورها، فإن هناك عوامل أخرى تؤثر فى ذلك تأثيراً واضحاً وأهم هذه العوامل، هو الدين، لأن الدين يمثل نوعاً من الوحدة فى شعور الأفراد الذين ينتمون إليه .. فهو من أهم الروابط الاجتماعية التى تربط الأفراد بعضهم ببعض، وتؤثر بذلك فى سير السياسة والتاريخ" ، ومن ثم اعتبر أن الإسلام واحد من مقومات الرابطة القومية ، غير أنه كان يعتقد أن "الأديان العالمية" كالإسلام والمسيحية "تخلق نوعاً من الجو الأسمى وغالباً ما يميل أصحابها إلى معارضة القوميات". إن تغيير نظرة الحصرى إلى الدين كعامل من عوامل القومية ، يعود فى المقام الأول إلى الجو الفكرى والسياسى الذى ساد البلدان العربية حينذاك، وأنه وجد فى التمايز عن الرابطة الإسلامية والحركات الداعية إلى نظام الخلافة، سبباً لاجتذاب أولئك المثقفين العرب الذين أدركوا أهمية التحديث Modernization وخطر الارتداد إلى السلفية، ولشدهم إلى معسكر أنصار الوحدة العربية، وأن الإسلام والقرآن أداة فعالة فى تكوين وحدة العرب اللغوية والمحافظه عليها، وبالتالي المحافظة على كيان الأمة. ومع ذلك يجد أن فصل الدين عن الدولة نتيجة قانونية وحتمية لتطور المجتمع فى مرحلة تاريخية معينة.

وقد أعاد الحصرى النظر فى تقويم دور وحدة الأرض (الاتصال الجغرافى) كواحد من عوامل القومية، وسحب اعترافه بأهمية هذا العامل، وانتقل فيما بعد إلى إنكاره إنكاراً تاماً. إن تغيير موقف الحصرى من هذه القضية، قد ينبع من اعتبارات تكتيكية، ولم يأت حصيلة تبديل مواقفه الفلسفية". والحصرى الذى استبعد عامل الاتصال

الجغرافى من بين مقومات الأمة انطلاقاً من اعتبارات علمية، لم يبق متسقاً فى طروحاته، وإن ظل على تجاهله لدور هذا العامل فى تحقيق الوحدة العربية، فى مقاله "أمنية الوحدة" عام ١٩٥٩ يعترف بأن للرابطة الجغرافية بالذات الدور الأول فى تحقيق الهدف المنشود - الوحدة العربية.

وينفى الحصرى نظرياً كون عامل الوحدة الاقتصادية واحداً من عوامل القومية، لكنه يعترف بالدور المهم للعامل الاقتصادى فى تكوين الجماعات البشرية كلها. وهذا التناقض يعود إلى نظريته الأحادية الجانب فى مسألة العلاقات الاقتصادية، وإلى غياب الموقف التكتيكي فى تقويم التناظرات النابعة من الاقتصاد، فصورها ظواهر عابرة، ذاتية ونسبية، وثانوية، بالنسبة إلى الرابطة القومية، ذات الطابع الموضوعى الدائم.

والحصرى يرى أن القومية العربية أيولوجية حقه، وطبيعية فى النضال من أجل الاستقلال السياسى، كما أنه تتبأ بانتصارها على الأيديولوجية الدينية المميزة للعصر التاريخى السابق على مبدأ القوميات، والأمة فى نظره شكل طبيعى لاجتماع الناس تبدأ بوعى وحدتها، وتسعى إلى تحقيقها سياسياً. إن البحث فى عوامل نشوء الفكرة القومية فى الوطن العربى جعل الحصرى يتتبع تطور الوعى القومى فى البلدان العربية تتبعاً مفصلاً ومتعدد الجوانب - فتدل المادة التاريخية التى يوردها على ظهور الأفكار القومية فى الوطن العربى - أنها قد تسارعت وتأثرت نتيجة اصطدام الوطن العربى بالغرب الرأسمالى، مما عزز تحلل البنى الاقتصادية والاجتماعية التقليدية فى الإمبراطورية العثمانية. وهكذا فإن نظرة الحصرى إلى القومية على أنها حصيلة تطور النزعات الاجتماعية الفكرية الصرفة، غير المرتبطة بعوامل البناء التحتى، قد صارت أساساً واقعياً، للتقارب بين الجماعتين العربيتين الرئيسيتين: العرب المسلمين، والعرب المسيحيين، وأن مبشرى القومية العربية الأوائل كانوا من المسيحيين، الذين ثقفوا بالثقافة الغربية، ونظروا إلى تاريخ العرب نظرة عصرية، وتوصلوا إلى حقيقة أن الحضارة العربية لم تكن دينية بحتة - وعموماً فإن الحصرى قد ربط التفكير القومى، ربطاً مباشراً بالنزعة العلمانية، حيث جاء فهمه للحركة القومية على أنها

حركة سياسية بطبيعتها، وبالتالي غير مرتبطة بالدور الأساسى للعامل الدينى، إنجازاً مهماً للفكر الاجتماعى، ساعد على توطيد المنحى العلمائى فى مسيرة العرب نحو وحدتهم.

إن الحصرى ينوه إلى جماعة أخرى من خصوم الوحدة العربية، وهم الزعماء والحكام والساسة، الذين ترتبط مصالحهم ومنافعهم بالأوضاع السياسية القائمة. كما أنه حدد نزعتين فى الوطن العربى من الوحدة العربية: الأولى، تقوم على الانفصال الرسمى للحكومات، أو تأتى حصيلة الأعمال الاستعمارية حيث تباعدت البلدان العربية بعضها عن الأخرى فى مجرى النضال ضد الاستعمار، والثانية، نزعة التقارب العضوى للجماهير الشعبية العربية.

لقد تصدى الحصرى بعنف لخصوم القومية العربية، دعاء النزعة الفرعونية والانتماء إلى رابطة البحر الأبيض المتوسط، والرابطة الإسلامية. إضافة إلى ذلك، سلط الأضواء على جامعة الدول العربية، التى أصبحت مسرحاً لمختلف الصراعات والنزاعات، وفى معرض تحليله لتجربة الوحدة بين مصر وسوريا، يحدد العوامل التى قربت بين البلدين، فيشير إلى أن الواقع السياسى فى البلدان المجاورة، التى اندفعت إلى معارضة الوحدة، بتكوين أحلاف معادية لها، أنجز دوراً مهماً فى تفتيت عرى هذه الوحدة، نتيجة عدم نضج البنى الاجتماعية والسياسية، وأن العامل الرئيسى لنجاح الاستعمار فى ضرب الوحدة، هو أن القومييين لم ينشطوا فى التصدى للإشاعات المعادية وتفنيدها.

إن الحصرى يصور التاريخ بأنه وعى الأمة وشعورها، ويرى أن المدخل المطلوب لكتابة التاريخ العربى، ينطوى على الأخذ بالمناهج والطرائق العلمية المعاصرة، والاهتمام بالمصالح القومية، والتخلّى عن الأسلوب القديم فى كتابة التاريخ، فدعا إلى أخذ مناهج الأوروبيين العصرية دون استنتاجهم.

لقد بذل الحصرى عناية خاصة، لفضح سياسة الدول الاستعمارية إزاء الوطن العربى ، فاعتبر هذه السياسة سبباً رئيسياً فى التجزئة السياسية للبلدان العربية، وعاملاً مهماً فى تغذية النزعات الانفصالية المعارضة للوحدة العربية، لأن الوحدة أسلوب وأداة للحفاظ على الوجود القومى العربى، فى ظروف الضغط الدائم الذى يمارسه الاستعمار على الأمة العربية ، كما أنه فضح طبيعة النهب الملازمة للدول الرأسمالية، وتأجيج النزعات الدينية كإحدى الأدوات السياسية التى استخدمتها الدول الاستعمارية، لترسيخ نفوذها فى البلدان العربية.

أدرك الحصرى الارتباط بين التقدم التقنى وأسلوب الإنتاج وشكل العلاقات الاجتماعية، وبعد الحرب العالمية الثانية، ارتسمت فى أعماله ملامح الاعتطاف نحو العمل السياسى النشط، والقيام بتحويلات اجتماعية جديدة ، وجاءت تصورات حول السياسة الخارجية واضحة تماماً، فعمم نتائج خبرته المريرة بالسلطات الاستعمارية على ميدان السياسة الخارجية ككل، معتمداً فى ذلك مبدأين هما: أن النهج الموحد فى السياسة الخارجية شرط ضرورى لمقاومة الأطماع الاستعمارية، والحذر من خطر الثقة بالدول الكبرى. إضافة إلى الأهمية الكبيرة التى أولاها لمسألة تعريف الرأى العام العالمى بجوهر الصهيونية وأهدافها، وكان يرى أن السيطرة الثقافية التى ترسمها بلدان الغرب تشكل خطراً جدياً على الثقافة القومية، وعلى الوجود القومى العربى، وهذا الخطر يتمثل فى رواج التيارات، والنزعات الإقليمية، بسبب الفوارق بين نظم التعليم واتجاهات الثقافة ، ويقول: إن الشرط الرئيسى لحيوية الثقافة، هو شعبيتها، بعيداً عن التقوقع والانعزال عن الثقافات الأخرى، ولذلك أكد على دور الأدب والفن كسلاح أيديولوجى، وكوسيلة من أهم وسائل التنشئة الوطنية. وترتبط مشكلة الوحدة الثقافية عند الحصرى بمهمة إصلاح وتوحيد نظم التربية والتعليم فى مختلف البلدان العربية، ومن هذا المنطلق عمل على محورين: نشر المعارف العلمية، وغرس الروح القومية، واقترح فى مواجهة النظرة التقليدية تكوين وتطوير الخصال الإيجابية الفعالة، أى البحث عن شخصية تجمع "مثاليات" الحضارة الغربية والثقافة العربية.

## اليقظة القومية:

كان لليقظة العربية منحى متدرج بين الصعود والهبوط ماراً بمنعطفات اجتماعية متشعبة. وقد يكون من المفيد أن نعرف اليقظة القومية بأنها نشاط فعال فى إثبات ذاتية الوجود العربى ، مع الأخذ فى الاعتبار حركية الجوانب التاريخية والفكرية والعقائدية. وفوق هذا كله فإن التركيز على آراء رواد التجديد والإصلاح ودعاة التحرر ، ونقل شعورهم إلى الأجيال المتعاقبة أمر له أهميته فى تقويم الحاضر والتطلع إلى المستقبل ، بما يعنيه ذلك من قدرة تنبؤية لليقظة القومية فى مسارها داخل إطار البحث العلمى فى علم المستقبلية Futurology الذى ذاعت أبحاثه ودراساته، والتطلع إلى فكر سياسى عربى جديد يخدم الأمن القومى العربى.

وتأسيساً على ذلك فإن هذه الدراسة تدور فى مجملها حول الإجابة عن هذين التساولين: متى بدأت اليقظة القومية فى الظهور فى الفكر العربى ؟ وهل يمكن شرح أبعاد "منحنى" هذه اليقظة صعوداً وهبوطاً ؟ وبمعنى آخر هل يمكن تحديد أهم سمات هذه اليقظة وصولاً إلى تقييم الفكر العربى المعاصر ، الذى يمر بمرحلة اضطراب فى مسيرة اليقظة القومية ، بعد انحسار جيل الرواد والآباء الذين قاموا بتأصيل هذه اليقظة ، وأصبحت توجهات جيل الأبناء مفرطة فى "المادية" ، الأمر الذى يستلزم ترشيد هذه التوجهات نحو عناصر بناء الأمة العربية بعيداً عن المتناقضات ، التى تردت إليها الأوضاع العربية الراهنة (محاور واختلافات وصراعات عربية - عربية ومزيد من احتقار الغرب للعروبة).

إن الإجابة عن هذين التساولين الخطيرين يقتضى تتبع المراحل التى مرت بها اليقظة القومية وصولاً إلى المرحلة الراهنة التى نعيشها.

من منظور تاريخى يمكن ملاحظة أن خارطة الوطن العربى فى آسيا وأفريقيا قد قسمت وفق مصالح الاستعمار الغربى إبان موجة الاستعمار الثانية فى القرن التاسع عشر ، فى حين أن القرن ذاته كان قرن انتصار القوميات فى أوروبا التى كانت

خارطتها تتغير وتتطور وفق ما يرتضيه مبدأ حقوق القوميات، وقد كان لذلك انعكاساته على اليقظة القومية في الوطن العربي منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وهو ما يستحق وقفة للتفسير والتعليل، فقد انعكس ذلك على المثقفين العرب الذين دعوا إلى القضاء على الإقطاع وتخليص السوق الوطنية من القبضة الاستعمارية وإقامة حكم مركزي قوى لمواجهة حاجات المجتمع العربي، غير أن هذه الطبقة كانت عقلانية في توجهاتها الفكرية وتستهدف في المقام الأول تحقيق الحرية والتحرر الوطني من السيطرة الأجنبية. ونبعت هذه الأفكار من بيروت ودمشق ثم أخذت تنتشر في سائر الأقطار العربية.

ومما تجب ملاحظته بهذا الصدد تلازم ظاهرتين في انبثاق اليقظة القومية في هذه الفترة. الأولى: أنه إلى جانب التوجه الديني كان التوجه العربي أيضاً يشكل أحد مضامين هذه اليقظة، والظاهرة الثانية: أن مضمون هذه اليقظة يركز أساساً في الجزيرة العربية والشام والعراق، وكان القسم الإفريقي مشغولاً بمقاومة الاستعمار الغربي.

وقد ارتبط الشعور الجماعي لليقظة القومية بالعديد من الرواد الأوائل في إثارة الوعي العربي، وكان للمسيحيين دور متعاظم ومن أمثلتهم ناصيف اليازجي وبطرس البستاني، ويتضح ذلك في تقييم جورج اتظنيوس بقوله: " ... ضياغة برنامج محدد ذي أهداف وطنية تظهر فيها ظهوراً واضحاً ثمار الجهود التي بذلها ناصيف اليازجي لرفع شأن العربية، ثم جهود إبراهيم اليازجي لمحاربة الجهل بين العرب، وهكذا برزت إلى الوجود الأفكار التي اعتنقها القوميون العرب في ذلك الوقت وأدى المسيحيون دوراً خلاقاً، كما ساعد النشاط الاقتصادي لهم على نمو اليقظة القومية، وقاموا بدور الوسيط بين الغرب من ناحية والوطن العربي من ناحية أخرى، ومن هنا تأثروا بالفكر الغربي أكثر من المسلمين، وحتى الذين هاجروا منهم إلى مصر كانت لهم إسهاماتهم الفعالة في اليقظة "المصرية" ومنهم أديب اسحق ومن أقواله: " أتم يكن في هذه الأقطار نفر من أولى العزم تبعثهم الغيرة والحمية على جمع الكلمة العربية فتتلاقون حولها قبل



التلف". ومن هنا جاءت المناداة بالعروبة الجامعة على أساس أن العرب مسلمين ومسيحيين هم غير الترك، ولا يضير هذه الدعوة مساعدة بعض الفئات الأجنبية في انبعاث عملية اليقظة العربية بهدف إضعاف الدولة العثمانية التي كانت عوامل الفرقة آخذة فيها ، فحركة مفكرى الشام وأدبائهم كانت حركة فكرية سلاحها القلم واللسان، وجبهتها العقول والضمانر، وهدفها اليقظة القومية.

وهناك من الباحثين من يرى أنه إذا كانت اليقظة قد ارتبطت بالانفصال عن الدولة العثمانية ، وتأسيس دولة عربية مستقلة ذات سيادة على غرار الدول الغربية فإن ذلك القول يجانبه الصواب، فقد استهدفت اليقظة القومية أيضاً الاستقلال السياسى.

وثمة شخصية عربية إسلامية هي شخصية عبد الرحمن الكواكبي، السوري الحلبي الذي كان له تأثيره العظيم على اليقظة القومية كمفكر فقيه داعية للتجديد الدينى ومعادٍ للاستبداد، وكان للبيئة العربية المسلمة والعريقة تأثيرها على فكره وأتيح له أن ينتقل فى البلاد العربية وبعض أقاليم الإمبراطورية العثمانية وأن يزور الهند، ومن خلال إمامه باللغات العربية والفارسية والتركية قام بترجمة بعض آثار الفكر الغربى فى الفلسفة الاجتماعية والتربية والثقافة العامة ، وترجع شهرته الأساسية إلى كتابيه "أم القرى" ، "وطبائع الاستبداد"، أما الكتاب الأول فقد جعل عنوانه الفرعى "ضبط مفاوضات ومقررات مؤتمر النهضة الإسلامية المنعقد فى مكة المكرمة سنة ١٣١٦هـ" - وهو مؤتمر تخيله الكواكبي ليعرض فيه آراءه - وحوى الكتاب آراء قيمة تجاه اليقظة القومية والنهوض بالمسلمين، ومن خلال اسم مستعار اختص الكواكبي نفسه بالتحدث عن علاقة العروبة بالإسلام، ونحى باللائمة على العثمانيين ودعا فى هذا الكتاب إلى خلافة عربية قرشية تسند إليها المسائل الدينية لجميع المسلمين، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن الدولة العثمانية لم تكن مؤهلة شرعاً وواقعاً للقيام بأعبائها.

وعلى الرغم من أن هذه الآراء تجد من ينتقدها من الباحثين الغربيين والعرب المحدثين، إلا أنه لا ينبغى أن نغفل أن اليقظة القومية فى هذه الفترة كانت موجهة ضد

السلطان عبد الحميد ، وفي سبيل إقامة نظام دستوري. ومن هذا المنظور كان الوفاق مع اليقظة التركية حتى عشية الحرب العالمية الأولى لمواجهة استبداد عبد الحميد، ذلك الاستبداد الذي كان ينعكس على الولايات العربية. وكتاب "طبائع الاستبداد" كان يهدف بالمقام الأول إلى مهاجمة عبد الحميد. وقد رحل الكواكبي من سوريا فراراً من عبد الحميد، وعاش بقية حياته - القصيرة - في مصر. وكان لنشاط الكواكبي مع غيره من المفكرين العرب أثره في حركة عزل عبد الحميد سنة ١٩٠٩.

ومن الثابت أن اليقظة القومية في فكر الكواكبي لها هدفان: الأول: جمع كلمة العرب على اختلاف أديانهم، والهدف الثاني: هو تحقيق الاشتراكية ويستدل على ذلك من الفقرات الآتية: "يا قوم .. ما هذا التفاوت بين أفرادكم وقد خلقكم ربكم أكفاء في البنية، أكفاء في القوة، أكفاء في الطبيعة، لا يفضل بعضكم بعضاً إلا بالفضيلة، لا ربوبية بينكم ولا عبودية ... "وقوله: "ثم أحدث الإسلام سنة "الاشتراك" على أتم نظام، ولكن لم تدم أيضاً أكثر من قرن واحد كان فيه المسلمون لا يجدون من يدفعون لهم الصدقات والكفارات ...". كما أن النزعة الاشتراكية لدى الكواكبي ظاهرة أيضاً في كتابه "أم القرى" من قوله: أن المسلمين من حيث مجموعهم أغنياء لا يعوزهم المال اللازم للتدرج في العلوم .. لأن فريضة الزكاة على مالك النصاب والكفارات المالية، جاعلة لفقراء الأمة وبعض المصاريف العمومية حقية، أمنوا الفقر، وعاشوا عيشة الاشتراك العمومي المنتظم التي يتمنى ما هو من نوعها أغلب العالم المتمدين الإفرنجي...".

وفي رأينا أن عبقرية الكواكبي تجلت في مسألتين الأولى: عمق إيمانه بالحرية ، وقدرته المبكرة على التمييز بين اليقظة القومية والدعوة للنهوض بالعالم الإسلامي، والنقطة الثانية أن أفكاره قد أسهمت في تحويل قيادة الحركة العربية الفكرية من أيدي المسيحيين العرب الذين كانوا وحدهم تقريباً ينادون بفكرة العروبة الجامعة، إلى المسلمين الذين صاروا يجدون في الكواكبي - وهو العربي العريق النسب - داعية لليقظة القومية الحديثة التي يمكن إجمال أهم معالمها فيما يأتي:

أولاً: يعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر بداية اليقظة القومية الحديثة ، حيث برزت فكرة العروبة (بشقيها العقائدي والفكري) واضحة، وهذه اليقظة شأنها شأن يقظة القوميات الأخرى جاءت بوصفها رد فعل. ويرى الباحثون أن الشعور الجماعي العربي بدأ نروته في بيروت ثم في دمشق ، ثم أخذ ينتشر إلى سائر الأقطار العربية، وتفسير ذلك - من وجهة نظرنا - أن القومية سرت من أوروبا إلى أقاليم الدولة العثمانية، وأخذت الأفكار القومية تتسرب إلى أبناء القوميات العديدة في هذه الأقاليم المختلفة في العرق والدين والمذاهب، وكان طبيعياً أن تكون الولايات العربية الواقعة على ساحل البحر المتوسط من الإمبراطورية العثمانية البيئة الأولى التي ظهرت فيها خميرة اليقظة القومية.

ثانياً: أن اليقظة القومية قد انحصرت في نطاق ضيق (الشام والعراق) أما مصر فقد كانت منعزلة عن هذه اليقظة انعزالاً يكاد يكون تاماً.

ثالثاً: أن هذه اليقظة لم تحدث فجأة وإنما تدريجياً ، ومع ذلك فقد سرت سريعة ومتلاحقة، وقد سبقت الإشارة إلى أن الفكرة الإسلامية قد اندمجت بالفكرة القومية وهو ما يمكننا أن ندعوها "باليقظة العربية الإسلامية"، وقد استثمر هذا الفكر معالمه الرئيسية من الدور الذي قام به العرب في العالم الإسلامي باللغة العربية ، وانتسابهم إلى صاحب الرسالة محمد - صلى الله عليه وسلم - ووجود الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وأنه كان على العالم الإسلامي أن يقف جبهة واحدة لا بد أن تكون قياداتها عربية ومركزها مكة (الكواكبي - أم القرى) ثم تدرجت الفكرة الإسلامية إلى فكرة قومية (تحليل مضمون بحوث مؤتمر الطلاب العرب في باريس سنة ١٩١٣).

رابعاً: أن اليقظة القومية جاءت نتيجة للالتقاء والتعاون بين القوميين العرب والدول الأوروبية، بل إن هذا التعاون كانت محصلته بعض التحالفات (اتفاقات الشريف حسين قائد الثورة العربية إبان الحرب العالمية الأولى مع هنري مكماهون

المندوب السامى البريطانى فى القاهرة) وهذا الطور من اليقظة القومية كان يهدف إلى الاستقلال نهائياً عن الدولة العثمانية كما سبقت الإشارة.

خامساً: اتخذت اليقظة العربية من الجمعيات الوطنية (السرية والعننية) أداة لها ، ومع تباين الميول والاتجاهات السياسية لهذه الجمعيات فقد كان توجهها الرئيسى خلق كيان عربى متميز (قرارات المؤتمر العربى الأول فى باريس ١٩١٣ برعاية جمعية الإصلاح البيروتية بشأن تطبيق اللامركزية فى الولايات العربية).

### التحديات الأولى:

انقسم الوطن العربى إلى محاور ثلاثة بشأن تطور اليقظة القومية فى هذا الطور المحور الأول وشمل مصر والسودان بحكم أوضاعهما وظروفهما. أما المحور الثانى فيشمل الشرق العربى بما فى ذلك الجزيرة العربية والهلال الخصيب. وكان لأواسط الجزيرة العربية وضعها الخاص تحت سيطرة عبد العزيز آل سعود، أما النفوذ العثمانى فكان أكثر وضوحاً فى الولايات التى هى فى مجملها أجزاء من سوريا الكبرى، أما المحور الثالث فيشمل القسم الغربى الذى كان يقع تحت نفوذ أو حماية الدول الغربية (أسبانيا وفرنسا وإيطاليا) (٣).

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن: كيف كان انعكاس هذه المحاور على تحديات الأمن القومى العربى ؟

فى اعتقادنا انه بالنسبة لمصر والسودان كان الكفاح وطنياً لطرد المستعمر البريطانى، والمصريون بصفة خاصة كانوا متعاطفين مع الدولة العثمانية بسبب الرباط الدينى ، وتأثير شعور خفى أنه بالإمكان الاستعانة بالعثمانيين لطرد البريطانيين، وكان هذا سبباً آخر فى تأخير اليقظة القومية بالنسبة لمصر فى حين اختلفت أوضاع بلاد المغرب العربى ، وانصرفت هى الأخرى للكفاح ضد المستعمر الخارجى، أما فى الأقاليم العربية الآسيوية وخاصة الشام والعراق فقد تبلورت يقظة قومية واضحة تميز بينها

وبين الدين، وتوصل مفكرو الشام إلى نتيجة لم يفتن إليها المصريون، وهى أن التركي المسلم المستبد لا يختلف عن الإنجليزي المستبد فى مصر والسودان أو الفرنسى الجائر فى الجزائر وتونس.

وفى عام ١٩١٦ حدثت ثورة بالحجاز بقيادة حسين بن عون ضد ظلم الأتراك، ويتحامل البعض على هذه الثورة، فى حين أن الواقع يوضح أن تلك الثورة تمثل يقظة قام بها العرب من أجل تحقيق فكرة العروبة الجماعية (٤)، ثم جاءت انتكاسة الوطن العربى بعد الحرب العالمية الأولى من خلال اقتطاع جزء عزيز من أرض العروبة، وكان هذا حافظاً فعالاً فى اليقظة القومية فى الثلاثينيات والأربعينيات. وفى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية اتخذت اليقظة القومية أشكالاً إقليمية، بمعنى أن بعض الدول العربية أصبحت ترنو إلى تطبيق نظم اشتراكية فى توجهاتها الاقتصادية (ميشيل عفلق وتأثره بالنزعات الاشتراكية المستمدة من فترة وجوده فى فرنسا وتجارب العديد من المثقفين العرب معه وإنشاء حزب البعث العربى الاشتراكى) ولدى حصول العديد من الأقاليم العربية على استقلالها وقيام الدول بدوائرها الإدارية وسفاراتها الإقليمية، فإن ذلك لم يكن سلبياً على اليقظة القومية، العكس هو الصحيح فقد قويت هذه اليقظة فى كل بلد عربى، وإن اتخذ هذا شكلاً إقليمياً، فكانت هناك يقظة سورية محلية وأخرى عراقية وكل منهما متميزة عن الأخرى، لكن هذه الصبغات الإقليمية كانت لها سلبياتها على العمل العربى المشترك، ولم يكن باستطاعة جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية أن تفعل أكثر مما فعلت فى ظروف إنشائها، وفى هذه الفترة اتخذت اليقظة القومية شكلاً يتجاوز الأمة الإسلامية العربية وصولاً إلى عقد الخمسينيات بأفكاره، التى تدعو إلى تحقيق الاشتراكية باعتبارها الدواء الناجع للمشكلات الاقتصادية، وزادت نقمة الجماهير على الطبقات الغنية ووصفتها بأفزع العبارات، وسادت مفاهيم جديدة على الفكر العربى المعاصر (عدالة التوزيع، الكفاية والعدل ...) باعتبارها مطلباً من مطالبها، وقد شجعت فصائل اليسار هذه التوجهات لتقوية مركزها فكانت بمثابة الحارس الأمين لليقظة القومية فى مواجهة الأزمات، نتيجة لهذا اتخذت القومية أشكالاً أكثر تصلباً وتطرفاً، وقد تداخلت هذه الأطوار وتشابكت بين دعاة العلمانية ودعاة تطبيق

النظام الإسلامى المتكامل ، وهؤلاء كانوا أكثر تنظيماً وأكثر تماسكاً حيث الإسلام عامل قوى وفعال ورابطة تجمع العرب المسلمين أقوى من أى نظام سياسى، فكان لهذا الإحياء تأثيره الإيجابى على اليقظة التى اتخذت شكل حركة سياسية بالإضافة إلى أنها نوع من الإحياء الدينى وقوة لا يستهان بها فى مواجهة الغرب.

هذا عن موقف المثقفين العرب من اليقظة القومية منذ الخمسينيات فماذا عن أنظمة الحكم ؟ إذا أخذنا مصر كمثال لهذه الفترة نجد أن ثورة يوليو كانت بمثابة يقظة قومية تجاوزت الزمان والمكان ، بمعنى أنها نظرت إلى مستقبل الوطن العربى ليس باعتباره مجرد امتداد جغرافى، ولكن لأنه ذات مقومات قومية وأولويات ذاتية ومصالح مشتركة، ورغم الانتكاسات التى واجهتها الثورة المصرية (هزيمة ١٩٥٦ وكارثة ١٩٦٧) إلا أن اليقظة القومية اتسمت بواقعية أكثر وبتنشيط أكثر للعمل العربى المشترك (معاهدة التضامن العربى مع سوريا والأردن والسعودية، مؤتمرات القمة العربية أعوام ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٧) وانعكست هذه الواقعية على البرنامج المصرى للتطور السياسى العربى، فلم يكن من أهداف عبد الناصر تحقيق وحدة دستورية عربية وإنما تحقيق حد أدنى من التكامل، وقبل عبد الناصر الوحدة مع سوريا سنة ١٩٥٨ تحت ضغط سورى، ثم رفض الدخول فى وحدة متعجلة مع سوريا والعراق سنة ١٩٦٣ وأظهر إعجابه الشديد بالثورة الليبية عام ١٩٧٠، ثم جاءت سنوات السادات وما أحدثته الصلح مع إسرائيل من نتائج سيئة على صعيد الواقع العربى، وربما كان السادات مفرطاً فى الواقعية بما يعنيه ذلك - على حد المثل الفلسطينى - "إن الحصول على نصف الكعكة أفضل من خسارتها" وجاء هذا التحدى للصفوة المثقفة العربية بمثابة حافز عظيم لدفع اليقظة القومية وخاصة من جانب فصائل اليسار التى اعتبرت ما فعله السادات انهزامية، لكنها على الجانب الآخر أيقظت من آمال خصوم تحقيق الأمن القومى العربى (إسرائيل والصهيونية العالمية).

لقد آن لنا أن نحترى بشئ من الواقعية كنه اليقظة القومية فى الوقت الراهن بإدراك دقيق ومتفتح. وإذا كان لى كباحث أن أبدى رأياً، فإن هناك ثلاثة اعتبارات رئيسية يجب أخذها فى الحسبان:

أولاً: بالنسبة للأنظمة السياسية العربية لا يههم أى نظام مخطئ وأيهما مصيب، أو من هو الجانى أو المبنى عليه، فالجميع من وجهة نظرنا يتحملون المسئولية، وخوف الأنظمة العربية من اليقظة القومية فى غير محله، حقيقة أن إضافة اجتهادات معينة من جانب البعض عن تنظيم الدولة العربية الموحدة - إنما هو مجرد اجتهادات هامشية(٥)، فالمركزية ليست بالضرورة ملازمة للوحدة وليس للاتحاد الفيدرالى عملا خارج نطاق العمل الوحوى بل إن الفيدرالية والمركزية هما حقيقتان متعلقتان بنواحي التنظيم وبأشكال الإدارة العامة للدولة، ولذلك فالوحدة هى من صميم العمل القومى - وكمحصلة ليقظة القومية - فى حين أن الفيدرالية من متفرعاته.

ثانياً: أن اليقظة القومية فى الوقت الراهن لا يمكن قياس حجمها نظراً لتداخل متغيراتها والاضطراب الذى يسود المسرح السياسى العربى: النتائج الخطيرة للحرب العراقية الإيرانية، الانتفاضة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة، الحرب الأهلية اللبنانية، التوتر فى العلاقات المغربية الجزائرية، المشكلة الصحراوية، آثار الغزو العراقى للكويت، أزمة لوكربى والحصار الغربى غير الموضوعى على الجماهيرية الليبية، وما نتج عن هذا الاضطراب من مشكلات سياسية للأطراف المحلية والإقليمية والدولية والافتقار إلى نظرية تبلور مسيرة التطور العربى.

ثالثاً: إننا بحاجة إلى جهود العقول العربية على اختلاف اتجاهاتها وميولها، ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإن هذه العقول هى بمثابة الروافد التى تصب فى نهر واحد وتهدف إلى غاية واحدة هى تحقيق مزيد من اليقظة العربية، أما الاكتفاء بتصنيف هؤلاء المثقفين، بما يستتبعه ذلك من اضطهاد البعض الذين تختلف ميولهم مع توجهات

بعض النظم السياسية العربية ، لا يخدم غير نتيجة واحدة هي "شلل" اليقظة القومية وهدم مرتكزات الأمن القومي العربي من أساسها (٦).

### تبلور سياسات الأمن العربي:

فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الثانية كان العالم العربى موزعاً بين أوروبا والإمبراطورية الإسلامية بقيادة الدولة العثمانية - كما سبقت الإشارة - وفى تلك الفترة بذل العالم العربى قصارى جهده من أجل الحصول على الاستقلال والتخلص من سيطرة الإمبراطورية العثمانية، وكان هذا بمثابة هدف أساسى لسياسات الأمن القومى العربى وهو ما دفع العالم العربى إلى خوض الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء ولكن رغم وفاء العرب بوعودهم للدول العظمى إلا أن الحلفاء لم يفوا بوعودهم للعرب ولم يحصل العرب على الاستقلال، وتطورت أوضاع العالم العربى على النحو التالى:

فى اليمن سيطر الأئمة على مقاليد الحكم وظل ولاؤهم الفعلى لبريطانيا التى احتلت مدينة عدن. وقد سيطرت قوات الشريف حسين على الأردن والحجاز ، كما سيطرت قوات الأسرة السعودية على نجد. وفى عام ١٩٣٢ سيطر فيصل بن الحسين على العراق وحصلت العراق على الاستقلال ونصب فيصل ملكاً عليها.

وبموجب معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا حصلت مصر على الاستقلال الاسمى وظلت القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس حتى جلائها عام ١٩٥٤ فى ظل ثورة يوليو ١٩٥٢. وفى سوريا ولبنان ظلت السيطرة الفرنسية التى امتدت إلى دول أخرى فى شمال أفريقيا كالجزائر وجيبوتى.

وفى حين خضع العالم العربى للسيطرة الفرنسية والبريطانية من الناحية السياسية كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى السيطرة على العالم العربى من الناحية الاقتصادية ، من خلال السعى نحو السيطرة على منابع البترول التى تدفقت بصورة ضخمة فى الدول العربية من خلال الشركات التجارية الأمريكية ، التى اهتمت



بالاستثمار فى مجال استخراج البترول وعملت على إنشاء شركات أخرى. وقد احتكرت الشركات الأمريكية استخراج البترول فى العراق والكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سعت الدول العربية إلى الاستقلال والتخلص من التبعية الاستعمارية ، وبالفعل حصلت سبع دول على الاستقلال وانضمت إلى عضوية الأمم المتحدة منذ إنشائها عام ١٩٤٥ ، وكان على رأس هذه الدول مصر ثم تبعتها العراق ولبنان وجاءت بعدها المملكة العربية السعودية وسوريا ، وباستثناء المملكة العربية السعودية التى كانت مستقلة بالفعل فإن الدول الأخرى لم تكن تحمل سوى استقلال صوري ، فقد خضعت تلك الدول للسيطرة البريطانية فى مصر والعراق بينما استمرت السيطرة الفرنسية على لبنان وسوريا.

وبعد مرور ستة وعشرين عاماً على إنشاء الأمم المتحدة ، استقلت ست عشرة دولة عربية وانضمت إلى عضوية الأمم المتحدة. وقد عرفت المنطقة العربية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٥٥ صوراً من الصراعات الإقليمية مازال بعضها قائماً وترك البعض الآخر قبل أن يأذن بالزوال آثاراً مازالت تشكل عنصر تهديد للأمن القومى العربى ، وربما كانت حرب الخليج الثانية نموذجاً لتلك الصراعات التى أحدثت صدعاً مروعاً فى جدار الأمن القومى العربى.

### مصادر التهديد:

لقد سبق القول أن الأمن القومى العربى يتضمن مقومات الحفاظ على الكيان العربى ووجود وبقاء الدول العربية ووحدة ترابها الوطنى وسلامة حدودها السياسية وحماية المجتمعات والمؤسسات والنظم السياسية والاقتصادية والدفاع عن الهوية الحضارية والثقافية للأمة. إن الأمن القومى العربى مفهوم متعدد الجوانب والأبعاد وليس مفهوماً عسكرياً بحتاً ، وهو ما يدعونا إلى تحليل المصادر المختلفة التى تمثل تهديداً للأمن العربى.

## ١- أمن الجوار:

يحيط بالوطن العربي عشر دول (إضافة إلى إسرائيل) ، هي إيران وتركيا في آسيا وإثيوبيا وأوغندا وزائير وأفريقيا الوسطى وتشاد والنيجر ومالي والسنغال في أفريقيا، تمثل دول الجوار الجغرافى المباشر، كما أنها تمثل "المجتمعات" و"المقادير" التى يتحتم على العرب التعامل معها ، هذه الدول لها وإن تفاوتت فيما بينها إلا أنه يغلب عليها صفتان مشتركتان هما (٧):

١- دول غير رئيسية فى النظام الدولى: بمعنى أنه لا يوجد بين هذه الدول دولة عملاقة بأى من معايير القوة التقليدية المتعارف عليها فى النظام الدولى سواء من حيث المساحة أو عدد السكان أو القوة العسكرية سواء التقليدية أو النووية أو القاعدة الصناعية أو الاقتصادية المؤثرة فى النظام الاقتصادى العالمى. ولكن ذلك لا ينفى أن بعضها يشكل قوى إقليمية ذات تأثير فيما يسمى منطقة الشرق الأوسط وهى إيران وتركيا وإثيوبيا(٨). وتتبع الأهمية الإقليمية لهذه الدول من حقيقة أنها - من زاوية عدد من عناصر القوة النسبية - تشكل دولاً متوسطة مقارنة بباقى دول الجوار الجغرافى. أما بالنسبة إلى باقى الدول فهى دول صغيرة وذات تأثير محدود فى الأوضاع الإقليمية.

٢- دول تنتمى إلى العالم الثالث: تندرج دول الجوار الجغرافى جميعها فى إطار مجموعة الدول المعروفة باسم العالم الثالث بل إن ثمان منها يمكن وضعها فى إطار التسمية الجديدة الذائعة فى العلاقات الاقتصادية الدولية باسم العالم الرابع ، التى يخفض فيها نصيب الفرد من الناتج القومى انخفاضاً ملحوظاً. وتبقى من دول الجوار الجغرافى دولتان فقط هما تركيا وإيران اللتان يمكن القول أن لهما أداء اقتصادياً متميزاً (٩).

واستناداً إلى مفاهيم العلاقة الدولية المعاصرة، فإن دراسة علاقات العرب بجيرانهم يمكن أن تدخل فى إطار أربعة مداخل مهمة ، لعل أهمها المدخل الجيوبولتيكى الذى يتعرض لعلاقات العرب بدول الجوار الجغرافى إلى أبعاد رئيسية أهمها البعد التاريخى. فمن الثابت أن الخبرة التاريخية لعلاقات العرب بدول الجوار الجغرافى تشهد

تراكم الشكوك المتبادلة ، والتوترات الكامنة لفترات طويلة والتي يمكن أن تنفجر في لحظات معينة لتتحول إلى صراع شامل يصل إلى الحرب الشاملة ، كما حدث بين العراق وإيران . ولكن بين التوتر والحرب تبرز أشكالاً متنوعة ومتعددة من الصدام فضلاً عن وجود مصالح عربية مهددة ولا بد من التوصل إلى صياغة لحمايتها أو على الأقل التقليل من درجة التهديد الذي تتعرض له الآن وفي المدى المنظور . وهناك أيضاً مصالح عربية مهددة يتعين التوصل إلى الأسباب الملاممة من أجل وقف التدهور المستمر وإعادة بلورتها مما يؤدي إلى زيادة القوة العربية . والواقع الحالي يؤكد أن هناك مصالح عربية يمكن تحقيقها وأخرى يمكن المحافظة عليها وذلك من خلال التوصل إلى الأسلوب الذي يتلاءم مع الواقع الدولي الجديد . ولما كانت الخبرة العربية المعاصرة في هذا المجال - حتى الآن - هي خبرة مخيبة للأمل .

وفيما يتعلق بدول الجوار الأفريقي ، فقد طرأ على علاقاتها بالدول العربية عامل جديد وهو تراجع مرحلة التعاون العربي الأفريقي التي سادت السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات واتسمت ببناء علاقات جماعية متميزة من خلال الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية نتجت بمؤتمر القمة العربي الأفريقي في القاهرة عام ١٩٧٧ (١٠) ، ويرجع ذلك إلى التغيرات الإقليمية والدولية العميقة التي اجتاحت النظام الدولي منذ بداية التسعينيات .

ويبدو واضحاً أن دول الجوار الأفريقية تمثل اهتماماً للأمن القومي العربي نابغاً من التعاون والمصالح المتبادلة باعتبارها عاملاً أساسياً من عوامل الأمن القومي وليس من خلال النظر إلى هذه الدول على أنها تشكل تهديداً للمصالح العربية أو أن العلاقة بينها وبين العرب علاقة صدامية تتعارض فيها المصالح ولا تتلاقى ، ومع ذلك يبقى الاتفاق على ماهية المصالح العربية عاملاً جوهرياً في صياغة النظرة الموحدة إلى الأمن القومي العربي وهو أمر لم يستقر الاتفاق عليه بعد ولم يأخذ حقه كاملاً من وضوح الرؤية (١١) .

## ٢- أزمة الغذاء العربية والتكامل الغذائي:

إن المقصود بأزمة الغذاء هو الفرق بين معدل الزيادة فى استهلاك الغذاء من جانب (حوالى ٥ بالمائة سنوياً) وبين معدل الزيادة فى إنتاجه من جانب آخر (حوالى ٣ بالمائة سنوياً)، وعلى امتداد الأفق المنظور، لا يوجد ثمة ما يشير إلى احتمال تجسير تلك الفجوة، لاتساع معدل النمو السكاني فى المنطقة (بين ٢.٥ و ٣ بالمائة سنوياً) الأمر الذى يدفع بالطلب فى اتجاه صعودى، ومثله يفعل معدل نمو الدخل (أكثر من ٥ بالمائة فى بعض الحالات)، هذا إضافة إلى أن الإقبال على الغذاء لا يتمتع فى العادة بمرونته الكبيرة، وعلى جانب العرض تبدو الصورة أشد تعقيداً، فالمنطقة العربية داخلية فى دور جفاف تلازمها عقوداً ثلاثة، وميراث التاريخ من إثثار الحضر يقف حائلاً دون تطوير القرى، هذا إذا ما توافرت للتطوير إمكاناته.

وتأسيساً على ذلك فإن تمويل مشتريات الغذاء يظل بنداً ثابتاً فى كل موازين المدفوعات العربية، وهنا تشير بعض المصادر إلى ارتفاع قيمة واردات الغذاء العربية من ١٦٤٣٧ مليون دولار عام ١٩٨٥ إلى ١٦٥٧٥ مليون دولار عام ١٩٨٦، والزيادة فى ظاهرها قد تبدو طفيفة - لكن ذلك يعود إلى أسباب لا علاقة لها بتطوير اعتماد جماعى على الذات فى مجال التغذية - إنما تتصل هذه الزيادة بمزاحمة بعض منافسين جدد فى دول كالهند والصين لمنتجى الحبوب التقليديين. ولعل نظرة على تطور واردات بعض الأقطار العربية من الحبوب قد تبدو أجدى فى إجلاء الوضع، من ذلك أنه على امتداد سنين عشر (بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٤) قفزت واردات الحبوب فى السعودية من ٤٨٢ ٠٠٠ طن إلى ٨٦ ملايين طن، وفى مصر من ٣٩٩ ملايين طن إلى ٨٦ ملايين طن، وفى المغرب من ٨٩١ ٠٠٠ طن إلى ٢٦١ مليون طن، وفى السودان من ١٢٥ ٠٠٠ طن إلى ٥٣٠ ألف طن (١٢).

والسؤال الذى يطرحه الباحثون الآن بإلحاح فى هذا الصدد: كيف استعد النظام العربى إذن لهذا التحدي مع نحو ٢٥٠ مليون نسمة هم سكانه فى منتصف التسعينيات؟

الواقع أن نظرة على تخطيط الأقطار العربية للعقد المقبل، تكشف عن وعى حقيقى بأهمية زيادة المنتج من الغذاء، ومن ذلك أن الخطة الخمسية للمغرب (١٩٩٢/١٩٨٨) ركزت على أولوية الاستثمار فى قطاع الزراعة، فيما يمثل امتداداً ثابتاً لسياسة الحكومة منذ مطلع الثمانينات، حيث تم رفع الضرائب عن المزارعين ، وألغيت الجمارك على وارداتهم من الآلات الزراعية، هذا إضافة إلى إقامة عديد من السدود فى إطار الحرص على زيادة المساحة المزروعة ، وكان آخرها سد آيت شواريت على الوادى الأخضر فى عام ١٩٨٧ كما أن الخطة السداسية لسوريا (١٩٩٢/١٩٨٧)، قد تصدت لإحداث تغيير جذرى فى هيكل الزراعة هدفه تعقب قصور الإنتاجية (١٦ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى<sup>(١٣)</sup>) عن الوفاء باحتياجات البلاد، وفى هذا الاتجاه نفسه شكلت لجنة زراعية خاصة مهمتها متابعة هدف التغيير المنشود.

على أن الملاحظة الواجبة الذكر هى أن جهود التطوير الزراعى تبدو أحياناً عالية التكلفة إذا ما هى أنجزت على المستوى القطرى، والتجربة السعودية فى زراعة القمح لها دلالتها فى هذا الخصوص. فالقمح كما هو معلوم يأتى على رأس الواردات الغذائية العربية خاصة أنه بين السلع صعبة الإحلال، على أنه اعتباراً من بدايات الثمانينات حقق الإنتاج السعودى زيادات كمية متتالية من ١٣ مليون طن فى عام ١٩٨٤ إلى ٢ مليون طن عام ١٩٨٥ إلى ٣ مليون طن عام ١٩٨٦، الأمر الذى وان حقق للسعودية اكتفاءها الذاتى من هذا المنتج الغذائى المهم، إلا أنه لجأ أحياناً إلى شراء الطن الواحد من مزارعها بما يزيد عن ثلاثة أضعاف ثمنه فى الخارج، بحيث يبدو من الأجدى والحال كذلك أن تمول السعودية زراعة القمح فى بلد عربى آخر كالسودان. بعبارة أخرى ، فإنه لما كانت للزراعة أبعادها المختلفة من جغرافيا وتقانة وتمويل وعمالة، فالمنطق يدعو إلى وجوب التكامل فى تحقيقها، وهذا فى جوهره لا يعدو كونه دعوة للتأطير القومى للعلاقات العربية. أما الأطر الإقليمية فإتها مهما اتسعت تضيق.

## الأمن المائي:

فى شهر إبريل ١٩٨٩، أقر خبراء المياه من إحدى عشرة دولة عربية فى عمان بأن "أمن المياه فى العالم العربى لا يقل أهمية عن الأمن القومى أو العسكرى. ومن خلال الأبحاث التى أجرتها معاهد المياه الأمريكية يتضح أنه مع تزايد معدل نمو السكان فى الشرق الأوسط (بنسبة ٤٪) (١٤) ، ومع انخفاض معدل تدفق المياه إلى دول المنطقة فإن ذلك سيجعل من المستحيل توفير الماء اللازم للجبل القادم. وقد كان من نتيجة ذلك أن عمقت إسرائيل اتصالاتها بدول الجوار العربى وشاركت فى نهب ما أمكنها من الأنهار والمياه الجوفية لضرب العمق الاستراتيجى العربى فى مقتل الأمن المائى ، ومن ثم يصبح الصراع على موارد المياه صراعاً مصيرياً تستخدم فيه الأسلحة المشروعة وغير المشروعة على السواء.

إن الأمن المائى أصبح بؤرة الاهتمام على مستوى الحكومات والشعوب ، إذ يشعر الجميع الآن أن هناك أخطاراً تهدد ثلاثة أنهار حيوية وهى النيل والفرات والأردن ، وتأتى هذه الأخطار من أقطار غير عربية تشكل دول المنبع عموماً. فقد قطعت تركيا تدفق نهر الفرات فى شهر يناير ١٩٩٠ لملء خزان سد أتاتورك الجديد رافضة بذلك طلب كل من دمشق وبغداد بتقليص فترة قطع المياه، وسد أتاتورك هو أكبر سد فى مشروع يتضمن إنشاء ٢٢ سداً. وفى حوض النيل ظهرت أسباب جديدة للقلق حين تردد أن ثمة خبراء من إسرائيل يجرون أبحاثاً فى إثيوبيا وأوغندا لإقامة مشروعات للرى على النيل مما قد يؤثر فى كمية المياه التى تصل إلى مصر. أما حوض نهر الأردن، فقد أصبح مضرب الأمثال فى حرب المياه العربية الإسرائيلية ، وليس من المبالغة القول بأن قضية مياه الأردن واليرموك وبتانيس والحاصباتى، ومحاولات الدول العربية الاستفادة من هذه الأنهار، ثم قرار القمة العربية الأولى تحويل مياه نهر الأردن واليرموك والحاصباتى وبتانيس كانت سبباً مباشراً للعمليات العدوانية الإسرائيلية على الحدود السورية - الأردنية عامى ١٩٦٤، ١٩٦٥ وحتى احتلال إسرائيل لمنابع هذه الأنهار عام ١٩٦٧.

ومنذ منتصف العقد الماضى ومراكز الأبحاث الغربية القريبة من صنع القرار فى العواصم الكبرى تعمل فى صمت وكتمان وفى تخطيط تام مع مراكز البحوث الإسرائيلية على دراسة وتحليل مستقبل أحواض الأنهار ومنابع المياه العربية، ومن الواضح أن الفائدة الكبرى تعود على إسرائيل.

وقد أعطت بعض الصحف العالمية نبذة مأساوية وهى تتحدث عن دول حوض الأنهار فى الشرق الأوسط، فعلى سبيل المثال كتبت صحيفة التايمز (١٩٨٧/١١/١٥) مقالاً بعنوان "مهد الحضارة العظيم يتعرض للجفاف" جاء فيه أن نهر النيل يجف ، فقد استنزفت ثمانى سنوات متعاقبة من الجفاف فى الهضبة الإثيوبية مخزون بحيرة ناصر الكائنة خلف سد أسوان العالى إلى أدنى منسوب بلغته منذ عام ١٩٦٨. وإذا استمرت مصر فى استخدام المياه بالمعدل الراهن فإن المخزون سينفذ تماماً ، أما فى دجلة والفرات فإن سد أتاتورك يقلل كثيراً من تدفقهما إلى كل من العراق وسوريا وبالذات نحو العراق. وهكذا تبرز الأزمة من النيل إلى الأردن إلى الفرات وهى مصادر المياه الكبرى فى العالم العربى.

وفى عام ١٩٨٩ ظهر تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية فى لندن ليوكد من جديد أن حرباً للسيطرة على المياه سوف تظهر فى الشرق الأوسط ، وأكد التقرير أن الأزمة سوف توشك على الظهور قبل نهاية القرن الحالى، الأمر الذى يؤدى إلى وصول الوضع إلى نقطة انفجار لم يسبق لها مثيل. وإذا كان القرن الحادى والعشرون سوف يشهد تعرض أكثر من ١٢٠٠ مليون إنسان للعطش بسبب نقص المياه، ويعيش معظم هؤلاء فى قارتى آسيا وأفريقيا فإن الشرق الأوسط - بلا أدنى شك - سوف يكون فى قلب هذه الأزمة.

وتتجه منطقة الشرق الأوسط إلى حافة أزمة واقعة لا محالة حول موارد المياه فى منطقة تعج بالصراعات الممتدة لعشرات السنين ، تعتبر نقطة المياه غالية. وتؤكد معظم الدراسات أنه مع حلول العام ٢٠٠٠ سوف تصبح نقطة الماء فى الشرق الأوسط

أعلى من نقطة النفط ، نظراً لندرة الأنهار في هذه المنطقة من العالم التي تقع في حزام الصحراوات الجافة ، حيث تعتمد البلاد الرعوية فيها على تساقط الأمطار وتحلية مياه البحر وتخزينها.

أما العناصر الداخلية فهي كثيرة لعل أهمها: الإسراف الظاهر في استهلاك المياه وذلك نابع من التعامل مع المياه على أنها مورد غير قابل للنفاذ ومجان، وثمة تزايد ملحوظ في عدد السكان لا يتلاءم مع ثبات موارد المياه وازدياد التوسعات العمرانية وتنمية الزراعة والصناعة اللتين تعتبران مستخدماً كبيراً للمياه. وتشير الدلائل التي رصدتها مراكز أبحاث الدول الغربية إلى أن حوض نهر الأردن سيواجه أزمة حقيقية من الآن وحتى عام ٢٠٠٠، فحاجة إسرائيل من المياه سوف تزيد على ٣٠٪ مما هو موجود بينما تعاني الأردن من نقص يصل إلى ٢٠٪ في الوقت الذي تم فيه استغلال الجزء العلوى من نهر الأردن بأقصى درجة ممكنة ، وقامت إسرائيل منذ عدوان ١٩٦٧ بتحويل مياه حوض نهر الأردن عبر الحامل المائى الوطنى (الناقل المائى القطرى) إلى المناطق الغربية منها. وقد أدى الاستخدام المنهك من إسرائيل لنهر الأردن وبحر الجليل إلى تلوث المياه الباقية في جنوب النهر إلى حد لا يمكن للأردن استخدامه.

وتبنى سوريا سياسة بناء السدود الصغيرة والمتوسطة لتحويل نحو ٤٠٪ من مياه نهر اليرموك إليها. وقد تم التوصل إلى اتفاقية مع الأردن لبناء سد الوحدة لزيادة كفاءة استخدام النهر. وتقوم الأردن باستغلال النهر لرى المشاريع الزراعية في وادى الأردن كما تستخدمها من خلال الأنابيب العملاقة الممتدة للمناطق الحضرية في البلاد كأربد وعمان لأغراض صناعية وعمرانية، وفي منتصف عام ١٩٨٥ كان استهلاك الأردن من المياه قد وصل إلى ٨٧٠ مليون متر مكعب وسوف يصل عام ٢٠٠٠ إلى ألف مليون متر مكعب وهو ما يعنى عجزاً مائياً سنوياً ما بين ١٧٠-٢٠٠ مليون متر مكعب. وقد توصل الأردن وسوريا إلى اتفاق لبناء سد موحد لتنظيم استغلال نهر اليرموك.



ويتميز الموقع الاستراتيجي لحوض دجلة وحوض الفرات بوضع أكثر تأزماً وخطورة لوجود طرف غير عربي عضو في حلف الأطلسي (الناتو) ، وإن كان يرتبط بكل من العراق وسوريا لكونه دولة إسلامية ، ولاشك أن وزن تركيا السياسي والعسكري يتفوق كثيراً على الدور الديني لقيادتها السياسية. وينبع نهراً دجلة والفرات من الجبال الواقعة شمال تركيا ، ويمر نهر الفرات في سوريا والعراق متجهاً إلى الخليج بينما يمر دجلة فقط عبر العراق ، وعند التقاء النهرين جنوب شرق العراق يمر مجرى مائي صغير هو شط العرب الذي كان أحد عناصر تفجير الأزمة بين العراق وإيران - متجهاً نحو الخليج في رحلة تصل إلى حوالي ١٢٠ ميلاً. وقد تفجرت الخلافات في المثلث: التركي - العراقي - السوري عقب ملء سد أتاتورك بالماء في تركيا مما أدى إلى حدوث انخفاض أثر بشكل ملحوظ على حصة البلدين من المياه.

وثمة مشروعات تركية تنموية طموحة خاصة في جنوب شرق الأناضول يجري التوسع فيها على قدم وساق مما يؤدي إلى انخفاض تدفق نهر الفرات الذي يؤثر بشكل مباشر على كل من سوريا والعراق. وفي الحقيقة أن مشروعات التنمية في الأقطار الثلاثة تؤثر بشكل مخيف في الموارد المائية القائمة بينهم. وزاد من ذلك الخوف الاقتراح التركي بتدفق المياه منها إلى دول الشرق الأوسط عبر أنابيب السلام وهو مشروع طموح يدخل ضمن الترتيبات الجديدة المقترحة للشرق الأوسط.

وتواجه سوريا مع حلول عام ٢٠٠٠ عجزاً مائياً مقداره بليون متر مكعب إذا استمر نمط الاستهلاك على ما هو عليه. وتتراكم مقدمات الأزمة مع استمرار انخفاض منسوب المياه في نهر الفرات وازدياد تلوث النهر بالمواد الصناعية والكيميائية وازدياد نسبة الملوحة. وتعاني بعض المدن العربية السورية كدمشق وحلب من انقطاع المياه والكهرباء وبالذات في فصل الصيف ، وسيزيد من ذلك بلاشك اتساع رقعة المشاريع التنموية. ولمواجهة هذه المشاكل اتجهت الحكومة السورية إلى إنشاء مشاريع هيدروليكية جبارة منها ثلاثة مشاريع كبرى نفذتها الحكومة السورية لمواجهة الحاجات المائية للبلاد تتمثل في مشروع سد الفرات. وسد البعث الذي يبعد عن سد الفرات ٢٧

كيلو متراً مربعاً، ثم سد تشرين قرب منطقة يوسف باشا ويهدف إلى زيادة الطاقة الكهربائية في حدود مليار و ٦٠٠ مليون كيلووات ساعة.

وقد قلّت الاهتمامات العراقية التنموية على نهري دجلة والفرات بسبب مشروع الأناضول القومي الذي تزمع تركيا إنشائه والمكون من ١٣ مشروعاً آخر للرى والكهرباء على أعالي الفرات ودجلة. وسيؤدي ذلك بالقطع إلى خفض الماء المتجه إلى العراق بمقدار ١٩ مليون متر مكعب إذا ما استكمل المشروع وتقدر احتياجات العراق من مياه نهر الفرات على الأقل بحوالي ١٣ بليون متر مكعب.

وفي حوض النيل عمت إفريقيا فترة من الجفاف واستمرت قرابة السنوات التسع تعرضت فيها البلاد التي تعتمد على الزراعة المطرية لقطع وجوع ، وشهد نهر النيل - أكبر أنهار أفريقيا والعالم - فترة صعبة في تاريخه لم تنته إلا بهبوط الأمطار بغزارة على الهضبة الإثيوبية عام ١٩٨٨. وكان من محصلة السنوات العجاف أن استشعرت دول النهر وبالذات مصر والسودان أهمية هذا المتغير الحاسم في إطار الأمن القومي.

أما عن السودان فإنه يحتاج إلى كمية من المياه تصل إلى ٢٨ مليار متر مكعب سنوياً. وتضيف صعوبات الحرب في جنوب السودان أعباء جديدة لنقص قدرة السودان على تأمين الظروف الكفيلة بتحقيق أهدافه في زيادة رقعة الأرض الزراعية. ولاشك أن مشروعات تنمية المياه في السودان تصب بشكل مباشر في شبكة المياه المصرية. فالسودان من وجهة نظر الأمن القومي المصري المائي هي الظهير الجنوبي ذو المصير الواحد مسلماً أو حرباً مع مصر. وهذا يدفعنا إلى توجيه الأنظار لوضع استراتيجية متكاملة بين البلدين: يتبادل فيها البلدان المصالح المصرية المائية بينهما من ناحية ومن ناحية أخرى تتكامل مشاريعهما معاً على أرض مشتركة من المنفعة المتبادلة. إن المطلوب وبصورة كاملة وضع خريطة النهر بدءاً بالسودان ، ووضع الخطط لمواجهة أي تلاعب في أعالي النهر يخرج بها عن مضمون الاتفاقيات المنظمة لاستخدام المياه

فى حوض النهر. وفى هذا الصدد تجدر الإشارة بالمشروع اللببى "النهر العظبم" الذى بىحقق أهداف التنمية والتكامل اللببى المصرى.

لكن أكبر هذه الأخطار إطلاقاً على الأمن القومى العربى هو ما تمثله نقطة المياى بالنسبة للحلم الصهيونى فى إنشاء إسرائيل فى قلب الصحراء. فالأبديولوجية الصهيونية ومنذ بداية التفكير فى إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين طرحت فكرة البحث عن موارد المياى اللازمة لتحويل الحلم إلى حقيقة ، وقد تنامى الحلم الصهيونى مع الواقع الإسرائيلى ، ومنذ إنشاء الدولة اليهودية التى تسعى لتوفير المياى اللازمة لبناء "واحة الرفاهية والديمقراطية وسط الصحراء". ولما كانت موارد المياى محدودة ، والهجرة إلى إسرائيل مفتوحة على اتساعها فقد نشأت فكرة سرقة المياى العربية ونفذت جنباً إلى جنب مع ازدياد التوسع الإسرائيلى على حساب الأراضى العربية. فأحد أهداف إسرائيل التوسعية الرئيسية هو الوصول إلى أحواض الأنهار العربية. ولم تكتف إسرائيل بذلك بل شاركت بشكل سياسى وفنى فى تحريض دول الجوار غير العربية للعب على هاجس الأمن المائى فى مواجهة الدول العربية المشتركة معها فى أحواض الأنهار. لقد بنى الحلم الصهيونى على حقائق مائية حيث تؤكد أحداث التاريخ سعى الآباء الأوائل للوطن القومى اليهودى فى فلسطين من هرتزل ووايزمان وبن جوربون لتأمين هذا الجانب حتى قبل إنشاء دولة إسرائيل ، وقد شملت طموحاتهم ليس فقط ما هو موجود داخل فلسطين بل معظم مصادر المياى الموجودة فى الوطن العربى وبتعبير أدق فى آسيا العربية وواى النيل.

وقد أثارت إسرائيل ومازالت بين الحين والآخر هاجس الأمن المائى العربى الذى هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومى العربى. ففى منطقة مليئة بالصراعات الممتدة والمتنوعة يمكن لأية مغامرة غير محمودة العواقب تهديد آلاف بل ملايين البشر فى أهم مصدر لازم لاستمرار حياتهم وهو الماء. ومن الملاحظ أن إسرائيل تحرص كل الحرص على عدم المجاهرة بإثارة هذا الهاجس لدى العرب بل وأحياناً التظاهر بمظهر المتعاون الداعى للاستقرار فى المنطقة (١٥).

ومن الملاحظ أن حرب إسرائيل الباردة ضد العرب فى أحواض الأنهار الكبرى الثلاثة تكمن فى التحريض الدائم والمستمر لدول الجوار الجغرافى المشاركة فى أحواض الأنهار لإشعارها بالظلم الناتج عن الاستخدام العربى المسرف للموارد المائية. وفى ذلك تستخدم إسرائيل مساعداتها المباشرة أو المساعدات الأمريكية لبعض دول أحواض الأنهار لتأمين سيطرتها على بلدان أفريقية تقع فى حوض النيل مثل زائير وكينيا ورواندا ، ولعل هذا يفسر سبب سيطرة الشركات الأمريكية والغربية على جملة مشاريع الرى فى هذه البلدان ، بالإضافة إلى استخدام المساعدات الفنية والخبرة الإسرائيلية فى تكنولوجيا المياه. كما يوجد بعض الخبراء الإسرائيليين لدى دول أحواض الأنهار بهدف تقديم خبرتهم فى مشروعات الأمن الغذائى مثل تطهير التربة وإصلاح الأراضى وزراعة الموالح وتربية الماشية والدواجن وإنتاج البيض والرى بالتقطير وخلافه ، فالأمن المائى هو وجه من وجوه الصراع العربى الإسرائيلى وهو جزء لا يتجزأ من الأمن القومى العربى.

#### ٤- أزمة التنمية:

يُجمع الفكر التنموى العربى على أن التحرر من الاستعمار هو عنصر أساسى من عناصر عملية التنمية أو من ضروراتها ، بما يعنى أن الاستعمار له دور كبير فى أزمة التنمية التى يعانى منها الوطن العربى. وقد اقترن الاستعمار أولاً بالرأسمالية الصناعية التى نهبت ثروات الوطن العربى، ثم اقترن بعد ذلك بالرأسمالية الاحتكارية التى احتكرت أسواق هذه الدول واستغلتها فى تصريف الفائض من إنتاج أوروبا الصناعى.

ولقد استمر استعمار الدول الأوروبية للوطن العربى، وخصوصاً من قبل فرنسا وبريطانيا، حتى منتصف القرن العشرين تقريباً. وكان أول ما فعله الاستعمار هو تفتيت المنطقة وتقسيمها إلى دويلات عدة ، وأقام نشاطات ومؤسسات أكبر اتساعاً، فأحدث بذلك تغييرات فى التكوينات الزراعية، وتم اندماج أكبر فى الاقتصاد الأجنبى. وفى هذه المرحلة تعمق تشويه الاقتصاد العربى، واتخذ النمو الاقتصادى طريقاً ملتوياً بتركزه فى القطاع الزراعى وفى مجال إنتاج المواد الأولية وبعض الصناعات الاستهلاكية أو

التحويلية البسيطة أو الخدمات المصرفية الوسيطة بين الدول الاستعمارية والدول العربية.

وبعد الاستقلال السياسى للدول العربية، استمر الاستعمار فى إعاقة التنمية فى الوطن العربى عن طريق التبعية التى ربطته بالاقتصاديات الغربية، ومن خلال استخدام الكيان الصهيونى فى فلسطين كسيف مسلط على تجارب التنمية الناجحة.

ويعد الوطن العربى من الأقاليم المصدرة لعدد محدود من المواد الخام، تتمثل أساساً فى النفط، وبدرجة أقل بكثير، فى خامات الأسمدة والحديد وبعض المواد الغذائية. وتعانى الأقطار العربية النفطية من وطأة التركيز على تصدير سلعة واحدة، هى النفط الخام.

ولقد شهدت حقبة النفط فى بدايتها إنجازاً مهماً على صعيد تصفية الأشكال التاريخية التقليدية للسيطرة الاقتصادية الاستعمارية على النفط العربى، وتحقق هذا عن طريق إجراءات التأمين الشامل أو الجزئى، والتحول إلى المشاركة (متفاوتة الشروط) بدلاً من حقوق الامتياز للاحتكارات النفطية الغربية (١٦). كما تجلى هذا فى تمكن بلدان الأوبك - على أساس المساومة الجماعية للبلدان النامية المصدرة للنفط - من تحقيق طفرة واسعة نحو نيل نصيب أكبر من عائدات نفطها، حيث انتزعت بدرجة مهمة حق تحديد وتبديل أسعاره وحجم إنتاجه من القبضة المطلقة للشركات النفطية والبلدان الغربية، واستفادت فى هذا من ظروف الحظر الجزئى لتصدير النفط العربى إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣، وبرز أبعاد الاعتماد المطلق للدول الرأسمالية المتطورة على هذا النفط. وتمكنت الدول العربية المصدرة للنفط بين أكتوبر وديسمبر ١٩٧٣ من رفع أسعاره من ٣ دولارات إلى ١٢ دولاراً للبرميل، ثم إلى ٣٤ دولاراً فى عام ١٩٨١، وزيادة إنتاجه كما رفعت أنصبتها من النفط المستخرج على حساب أنصبة الشركات الأجنبية، وأدى هذا كله إلى ارتفاع عائدات تصدير النفط العربى للبلدان العربية وإلى زيادة الفوائض المالية المتراكمة المملوكة لبعض الدول العربية المصدرة للنفط، ومثل هذا الفائض

الريعى فرصة استثنائية، وربما فريدة تاريخياً، للإسراع بعملية التصنيع المستقل فى الوطن العربى، بيد أن الاستنزاف اللاحق لهذه الثروة النقدية قاد إلى تنمية تابعة (١٧). والواقع أن سيطرة الدول العربية ظاهرياً على هذه الثروة النقدية - النفطية كشفت عن إدارة الدول الصناعية لمعظم هذه الثروة فعلياً. وكان منطقياً - فى الظروف السائدة الداخلية والخارجية، الذاتية والموضوعية، ومن خلال تدهور التبادل التجارى بين النفط والسلع المصنعة المستوردة من الغرب، والتعاضد غير الرشيد للموارد العربية من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية والاستيراد العربى من السلاح، وتزايد أرباح الشركات الغربية متعددة الجنسية .. الخ - أن تمكن البلدان الصناعية المستوردة للنفط العربى من استرداد القسم الأعظم من مدفوعات النفط.

إن عملية التنمية فى الوطن العربى لا تزال منعثرة، والعامل الأساسى فى ذلك يعود إلى الاضطراب فى علاقات غير متكافئة فى إطار المنظومة الدولية بما يؤكد الاستلاب الحضارى، وتهديد الأمن التنموى العربى من جراء التبعية الاقتصادية والمالية والتكنولوجية.

### المراجع والهوامش:

- (١) دكتور/ عبد العزيز الشناوى: الدولة العثمانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩.
- (٢) عبد الرحمن البزاز: بحوث فى القومية العربية معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٥.
- (٣) دكتور/ محمد نصر مهنا، دكتور/ فتحية النبراوى: الخليج العربى دراسة فى تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية. منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨.
- (٤) دكتور/ جلال يحيى، دكتور/ محمد نصر مهنا: مشكلة الأقليات فى الوطن العربى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.
- (٥) دكتور/ محمد نصر مهنا، دكتور/ فتحية النبراوى: قضايا العالم الإسلامى - مشكلاته السياسية بين الماضى والحاضر، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٣.
- (٦) دكتور/ محمد نصر مهنا، دكتور/ عبد الرحمن الصالحى: علم السياسة بين التنظير والمعاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٥.
- (٧) دكتور/ درية شفيق بسيونى: الوجيز فى العلوم السياسية، القاهرة، بدون تاريخ إصدار.

- (٨) دكتور/ حامد ربيع: نظرية الأمن القومي العربي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤.
- (٩) دكتورة/ سلوى لبيب: الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي في الأمن القومي العربي، أبعاده ومتطلباته، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣.
- (١٠) دكتور/ عبد الملك عودة: السياسة المصرية وقضايا أفريقيا، القاهرة، بدون تاريخ إصدار.
- (١١) دكتور/ محمد نصر مهنا، دكتور/ خلدون ناجي معروف: تسوية المنازعات الدولية، مع دراسة بعض مشكلات الشرق الأوسط، مكتبة غريب القاهرة.

(12) Andraw Lycett: Agriculture: Racing to reduce food import middle - east review, 1988.

- (١٣) دكتورة/ نيفين مسعد: الإطار الإقليمي العربي في التسعينات، المستقبل العربي، فبراير ١٩٩١.
- (١٤) دكتور/ حسن بكر: المنظور المالى للصراع العربى الإسرائيلى، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، إبريل ١٩٩١.
- (١٥) دكتور/ محمد نصر مهنا: مدخل إلى الأمن القومي العربي فى عالم متغير، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٦.

- (١٦) دكتور/ فؤاد مرسى: الاقتصاد العربى بين التبعية والتمرد، شئون عربية، العدد ٢٧ مايو ١٩٨٣.
- (١٧) دكتور/ أحمد فارس عبد المنعم: الاستعمار والتبعية وأزمة التنمية فى الوطن العربى، شئون عربية، العدد ٦٩، مارس ١٩٩٢.

راجع فى ذلك أيضاً:

- (1) Algozaibi, Ghazi A. R., The Theory of International Relations, Hans J. Morgenthau and His Critics. Back. ground, 8 (1965), 221-56.
- (2) Ash, Maurice A., An Analysis of Power, with special reference to International Politics. World Politics, 3 (1951), 218-37.
- (3) Bell, Roderick, David V. Edwards, and R. Harrison Wagner, eds., Political Power: A Reader in Theory and Research, New York: The Free Press, 1969.
- (4) Dahl, Robert, The Concept of Power. Behavioral Science, 2 (1957), 201-15.

- (5) Fox, Annette B., *The Power of Small States: Diplomacy in World War II*. Chicago: University of Chicago Press, 1959.
- (6) Morgenthau, Hans J., *Politics Among Nations*, 4th ed. New York: Alfred A. Kuopf, Inc., 1968.
- (7) Van Der Kroef, Justus M., *The Sociology of Confrontation*. The South-western Social Science Quarterly, 45 (1964), 226-38.
- (8) K, J. Holsti, *International Politics, a Framework for Analysis*, 2nd Edition, Prentice. Hall International, Inc., London; 1975, pp. 154-173.

### ملخص الدراسة :

تتناول الدراسة بصورة مبدئية ديناميات تحديات الأمن القومي العربي ، وذلك من خلال مناقشة آراء العديد من الباحثين ، فيما يتعلق بالإرهابات الأولى للتحديات التي واجهتها الأمة العربية ، وقضاياها في المحافل السياسية الدولية. وتستعرض الدراسة الإرهابات الأولى لتحديات الأمن القومي العربي منذ الإمبراطورية العثمانية حتى الآن ، ومراحل تنامي الوعي القومي العربي المعاصر ، وظهور وتطور اليقظة القومية في الفكر العربي ، ومعالم تلك اليقظة وتطورها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى وقتنا الراهن. وتتناول الدراسة أيضا التحديات الأولى للأمن القومي العربي ، وتبلور سياسات الأمن العربي. كما تناقش الدراسة من زوايا عديدة مصادر تهديد ذلك الأمن ، والذي يشمل : أمن الجوار ، وأزمة الغذاء العربي ، والتكامل الغذائي ، والأمن الغذائي ، وكذلك أزمة التنمية والعوامل المؤثرة فيها.